ISSN: 2437-0827
DOI:5424/IJO/21547

مجلة دراســـات في علم اجتماع المنظمات
مجلد: 01 عدد: 13 2019

محاولة في الاتجاهات السوسيولوجية للتنظيم: النظرية الكلاسيكية للتنظيم "كارل ماركس، ماكس فيبر، روبرت ميشلز"

An attempt at the sociological trends of organization: the classical theory of organization "Karl Marx, Max Weber, Robert Michaels"

د. علي عليوة، أستاذ محاضر أ، جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس، dr.aliouaali@yahoo.fr

تاريخ الإستقبال: 2018/08/07 تاريخ القبول: 2019/06/17

الملخّص:

من خلال هذه الورقة البحثيّة أردنا تسليط الضوء على مفهوم التنظيم في النسق الكلاسيكي وبدايات التنظير الجادة لهذه الظاهرة، عند كل من كارل ماركس وماكس فيبر وروبرت ميشلز، في محاولة منّا لتفسير السلوكات التنظيميّة وربطها بالأطر التاريخية والسوسيولوجية القائمة آنذاك.

كما يُعتبر الاتجاه البيروقراطي للتنظيم عند هؤلاء من أهم المقاربات السوسيولوجية للتنظيم في النظرية الكلاسيكية رغم المحاولات الحديثة في قراءة الواقع من خلال هذه المقاربات بطريقة جديدة.

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجيا التنظيم، الاتجاه البيروقراطي، كارل ماركس، ماكس فيبر، روبرت ميشلز.

Abstract:

In this paper we wanted to highlight the concept of regulation in the classical style and the beginnings of serious theorization of this phenomenon, in both Karl Marx and Max Weber and Robert Michels, in an attempt to explain organizational behavior and link it to the historical and sociological frameworks of the time.

The bureaucratic orientation of the organization is one of the most important sociological approaches to organization in classical theory, despite recent attempts to read reality through these approaches in a new way.

Keywords: Sociology of Organization, Bureaucratic Direction, Karl Marx, Max Weber, Robert Michaels

تمهيد:

التنظيم الاجتماعي بشكل عام هو تقسيم للمهام وإشراك للأفراد في العملية الاجتماعية عامة، سواء كانت اقتصادية في تقسيم العمل والمهام، أو تربوية أو ...، لذلك فإنّ مفردة تنظيم تعني "كل مشروع تشترك فيه جماعة من البشر، (إداريّ، أو تجاريّ، أو صناعيّ، أو خاص بالتقديمات الاجتماعية) خاص أو عام، سياسيّ أو إيديولوجي، يعمل وفقاً لتراتبيّة واضحة أيّ توزّع مناصب العمل والمسؤوليات، ويجري التنسيق ومراقبة النتائج، ويرتبط بمحيط معين، ويحدّد أهدافاً ووسائل، ويتخذ مقراً وشخصيّة معنوية"[1]2.

وقد كان التنظيم الاجتماعي محل بحث للكثير من الفلاسفة في الفكر التنظيمي، ثم أرسى قواعد تمخضت عنه ولادة علم التنظيمات، لذلك كان لزاما علينا أن نتكلم في هذا الفصل عن مختلف الاتجاهات والمدارس والمداخل النظرية في قراءة وتفسير وتأويل الظواهر التنظيمية.

وكانت أهم الكتابات الجادّة المنظّرة للتنظيم في بداياتها مع عصر الصناعة والعمل، هي كتابات كارل ماركس وماكس فيبر وروبرت ميشلز في الاتجاه البيروقراطي للتنظيم.

1- التصور الماركسي للتنظيم: "لا يمكننا فهم القرن العشرين دون فهم القرن التاسع عشر و لا يمكننا فهم القرن التاسع عشر دون قراءة ماركس"، كلمات كتبها جاك أتالي jacques Attali عن ماركس Marx في كتابه "ماركس أو روح العالم"[3]، فالنظرية الماركسية تعالج كثيراً من القضايا المتعلقة بالتنظيمات الاجتماعية، ومقدار تأثيرها في مستويات الأداء والإنتاجية،كالصراع الطبقي، والبناء الاجتماعي وقضايا الإنتاج، وظروف العمل المتنوعة وقضايا التغير والتطور ضمن التنظيمات الصناعية وخارجها، وتعد مشكلة الاغتراب واحدة من القضايا التي يمكن من خلالها معرفة العناصر الأساسية في التحليل الماركسي المتعلقة بقضايا التنظيم.

يتكون البناء الاجتماعي للتنظيم بمعناه العام (المرادف لمفهوم المجتمع) وفق المنظور الماركسي من بنيتين أساسيتين:

- البنية التحتية.
- البنية الفوقية.

وتتألف البنية التحتية من علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج، أما البنية الفوقية فتتألف من السياسة، والقانون، والفن، والأدب، والفلسفة، والدين، وقد ربط ماركس استقرار هذه البنى الفوقية بالأساس الاقتصادي "فالتغيير في الأساس الاقتصادي سيؤدي عاجلا أم آجلا إلى سيوقع اضطرابا في كل البنى الفوقية"[4] ويحدث التغير في البناء الاجتماعي نتيجة التفاعلات التي تحدث في البنية التحتية، أي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والتي يسميها (ماركس) بالعلاقات الاجتماعية، فماركس يعتقد كثيرا بما يسمى"القوة الجماعية" كون الإنسان حيوان اجتماعي "فالتواصل الاجتماعي وحده القادر على مضاهاة الغرائز الحيوانية، مما يزيد من قدرة الأداء الفردي"[5].

ويبين التحليل الماركسي أن أسس التناقض داخل كل البناء الاجتماعي مرتبطة بعاملين أساسيين هما:[6]

- ظروف موضوعية معطاة (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج).
- ضرورات بشرية مقرونة برغبة تفصح عن نفسها بشكل حاجات متجددة ومتطورة.

ويعطي التحليل الماركسي أهمية بالغة وأساسية للظروف الموضوعية على أنها:"المركب الكلي للقوى الطبيعية، والقوى التقنية والتنظيم الاجتماعي التي تهدف إلى كفاية حاجات الإنسان الضرورية الاقتصادية"[7]، ولم يهتم التحليل الماركسي بأثر القيم المحفزة للتغيير والتطوير، التي تؤثر في البناء الاجتماعي، وأهمل أثرها الفعال في قضايا التنظيم الاجتماعي جميعها، إذ ركز على الأساس الاقتصادي للبناء الاجتماعي، لأن للعلاقات الاقتصادية أثراً أساسياً في تكوين التنظيمات الاجتماعية المتعددة. والواقع أن وجهة نظر الماركسية التقليدية في هذه القضية المتعلقة بالقيم والعوامل التي تحرك أو تؤثر في البناء الاجتماعي فيها بعض التطرف، وذلك لتركيزها الكبير على العنصر الاقتصادي وحده أو(البنية التحتية) بوصفها "المحرك أو المؤثر الوحيد في جميع النظم السائدة في البناء الاجتماعي، وإهمالها أثر باقي العوامل المختلفة التي لا تقل أهمية عن الأثر الاقتصادي المادي"[8]. وهناك كثير من المفكرين الذين يؤيدون وجهة النظر الماركسية، منهم (فليتشر) الذي يقول: "البناء الاقتصادي هو الأساس الحقيقي للمجتمع، ومنه تنبثق المؤسسات التشريعية والسياسية للبناء الأعلى الذي يشغل بدوره الأساس الاجتماعي"[9] ولم يحتل موضوع التنظيم الاجتماعي مكاناً أساسياً في النظرية الماركسية، على الرغم من أنها أسهمت في شرح قضايا التنظيم البيروقراطي الرأسمالي وتفسيره، من خلال معالجتها لمسائل الصراع الطبقي، وأزمة المجتمع الرأسمالي وحتمية المجتمع الشيوعي، إذ رأى التحليل الماركسي أن التنظيمات البيروقراطية أداة طيعة تستخدمها التنظيمات الاجتماعية الرأسمالية والطبقة المالكة الحاكمة من أجل إحكام السيطرة على العمال واستغلالهم بأشكال متعددة، إذن فالتنظيمات البيروقراطية عند ماركس تشكل فئة اجتماعية متميزة، يرتبط وجودها بانقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية، إلى جانب تدعيمها للوضع القائم، فرض النظام، استمرار آليات القهر والاستغلال". [10]

فتنظيمات العمل في المجتمع الصناعي الرأسمالي (وفق التحليل الماركسي) هي تنظيمات بيروقراطية، وهي لا تشغل وضعاً عضوياً في البناء الاجتماعي، فضلاً عن أنها لا ترتبط بعملية الإنتاج ارتباطاً مباشراً، فوجودها وجود مؤقت ونموها نمو طفيلي، ومهمتها الأساسية هي الاحتفاظ بالأوضاع الراهنة التي تتمثل في استغلال الطبقات الحاكمة للطبقات المحكومة، وفي ظل هذه الظروف يصبح نمو هذه التنظيمات أمراً حتمياً في مجتمع ينقسم إلى طبقات ويسعى باستمرار إلى تدعيم التقسيمات الطبقية والحفاظ عليها.[11]

ويفقد العاملون في مثل هذه التنظيمات القدرة على الإبداع والمبادرة والابتكار الخلاق، وتنتشر بينهم مظاهر التنصل من المسؤولية، وتظهر الخلافات والصراعات ضمن أجواء العمل، بدافع السعي وراء المصالح الشخصية بين العمال، ومن خلال السعي الحثيث بالوسائل المشروعة وغير المشروعة للحصول على الترقية أو المكافأة واكتساب مكانة اجتماعية مرموقة، كل ذلك لتدعيم أوضاعهم ووجودهم غير المستقر، مما يسهم سلبياً في تدهور مستويات أدائهم وإنتاجيتهم، بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والنفسي ضمن التنظيمات ذات الطابع البيروقراطي الذي يعامل الفرد العامل وكأنه شيء مجرد، ولا يعامله على أنه إنسان يحمل من الأحاسيس والمشاعر الشيء الكثير.

ويوضح التحليل الماركسي لمشكلة الاغتراب أهم العناصر الأساسية التي يعتمدها في دراسته لمشكلات التنظيم وقضاياه الأساسية، وهي المشكلة التي درِست في ضوء النظرية العامة حول صراع الطبقات، وقد احتل مفهوم الاغتراب مكانة مهمة في فكر (ماركس)، بعد أن وجد مظاهره منتشرة في علاقات العاملين بعضهم مع بعض، وفي علاقتهم ببقية أفراد المجتمع، وبداخل التنظيمات المنتشرة في المجتمع.

وقد أفرز التطور الاقتصادي مشكلة الاغتراب الاجتماعي والنفسي لدى العاملين في التنظيمات الصناعية الرأسمالية، فتحطيم العمال للآلات، والتخريب الاجتماعي، والرفض الثوري، والاحتجاجات بأشكالها المتعددة، كلها أسهمت في فقدان الشعور بالولاء للتنظيم الرأسمالي، ولذلك غاب الشعور بالعضوية في المجتمع الصناعي مما أدى إلى العزلة الاجتماعية للعاملين، وقد أرجع التحليل الماركسي تلك الظاهرة إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتقسيم العمل، والصراع الطبقي القائم على الاستغلال والاستئثار بالسلطة والنظر إلى العامل "على أنه وسيلة وليس غاية بحد ذاته، ولا مندوحة للخروج من حالة الاغتراب التي يعانيها عمال المجتمع الرأسمالي إلا بالقضاء على الملكية الخاصة والاستغلال، ومعاملة العمال معاملة إنسانية تناسب طبيعتهم البشرية وتحقق متطلباتهم الاجتماعية والنفسية التي تحقق لهم الاستقرار والتوازن"[12]. وإن هذا الوباء (الاغتراب) الذي استشرى في التنظيمات الاجتماعية والصناعية الرأسمالية ليس حكراً على العلاقة بين العاملين في التنظيمات البيروقراطية وبقية أفراد المجتمع، بل إنه موجود داخل التنظيمات نفسها، من تسلسل رئاسي دقيق، ونظام محدد، واحترام شديد للسلطة، وقائمة القوانين والواجبات، وكلها صور من صور الاغتراب، التي تنعكس سلبياً في عدم الكفاية الإنتاجية لتلك التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية.

ويجد أنصار التحليل الماركسي أن ثورة البروليتاريا، والقضاء على المجتمع الطبقي، وتلاشي الدولة وتنظيماتها المختلفة، وإحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة والدعوة إلى الحرية الفردية المستندة إلى إدارة ديمقراطية قائمة على الملكية العامة لوسائل الإنتاج كل ذلك من شأنه أن يسهم في القضاء على مشكلة الاغتراب لدى العمال، ويسهم في تحقيق توحدهم مع مؤسساتهم، وتنظيماتهم الاجتماعية، "فيكون من السهل على كل فرد أن يقوم بدور الرئيس والمرؤوس وبذلك تزول الدولة"[13] "ويصبح العامل بعد ذلك مواطنا يتمتع بالديمقراطية الحقيقية، يَنتخب ويُنتخب، يُدير ويُدَار" [14]

كما تجدر الإشارة هنا كذلك، إلى أن ماركس لم يبن فلسفته ونظرياته هذه من العدم بل تأثر بالكثير من الأفكار التي سبقته أو عاصرها، ومنها على سبيل المثال وليس من باب التحديد، آراء الفيلسوف الفرنسي توكفيل. على الرغم من تعارضهما في كثير من الأمور وعلى رأسها، الأسلوب الذي حدثت به الثورة الفرنسية.. فتوكفيل "كان ينظر للعنف الذي طبع هذه الثورة على أنه حادث يبعث على الأسف، لأنه كان بالإمكان إحداث التغيير الحتمي دون اللجوء إلى العنف. بينما يرى ماركس بأن رفض النظام القديم(أي نظام كان)والانتقال إلى نظام جديد هو نتيجة لحركة التاريخ. ولا يمكن أن يتم بصورة تدريجية وإنما كان ينبغي أن يتم بواسطة العنف"[15].

أما ثاني فيلسوف تأثر به كارل ماركس بشكل واضح هو الألماني ***ويليام هيجل***. فعن هذا التأثر كتب لينين يقول "إنك لا تستطيع فهم ماركس بدون هيجل" [16]، فقد أخذ عنه نظرية الجدلية التاريخية – حتى ولو كانت بشكل مقلوب – لأن فلسفة هيجل انطلقت على العموم من أنه "لا وجود للروح العام"، فهو في هذا لا يؤمن بالمادة كأساس للوجود، الشيء الذي فنده تماما ماركس الذي قال أن المادة وعوامل الإنتاج وقواه هي التي تكون الأساس الأول للحياة الاجتماعية، [17] أما ثاني فكرة أود طرحها في هذا الموضوع، فهي التي تتعلق برأي ماركس في "التنظيم البيروقراطي" حيث ذهب إلى "أن الطابع الرسمي والقانوني للتنظيمات لا يعبر عن طبيعتها الحقيقية والواقعية. فالتنظيمات البيروقراطية اتخذت لنفسها صورة مزيفة مشتقة من النصوص القانونية واللوائح الإدارية"، [18] ونفهم من هذا الموقف، أنه لا يؤمن بالتنظيم الذي يكون مصدره الدولة لأنها

بالنسبة إليه أداة في يد الرأسمالية الصناعية المبنية أساسا على الاستغلال، وما النصوص القانونية واللوائح الإدارية إلا آليات تستخدمها الطبقة البرجوازية المتحالفة مع أجهزة الدولة ضد ما يفضل تسميته بالبروليتاريا.

وقد خلصت النظرية الماركسية إلى التركيز على ضرورة تحقيق الحاجات الإنسانية أولاً وقبل كل شيء، ودعت إلى إلغاء الاستغلال، ونادت بتحقيق العدل والمساواة بين جميع أفراد التنظيم الاجتماعي، والوصول من ثم إلى أكبر قدر ممكن من الإنتاج الذي سيعود بالنفع الكبير على كل الأفراد في المجتمع، ويؤدي إلى انتعاش المستويات الاجتماعية جميعها، وعليه فإن تطوير الإنتاج وزيادته يصبح مطلباً مهماً وغاية سامية تسعى إليها إدارة كل تنظيم صناعي، فكلما كان هناك توافق وتلاؤم بين عناصر البنية التحتية (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج) كان المردود (الأداء والإنتاجية) عالياً، وفي حال ظهور أي اضطرابات أو خلافات أو أية مشاكل ضمن البنية التحتية، سيؤدي ذلك بالضرورة إلى تدهور وانخفاض في مستويات الأداء والإنتاجية.

يكاد يجمع علماء التنظيم والإدارة، على أن ماكس فيبر هو أول من حاول تقديم نظرية منظمة وشاملة في التنظيمات البيروقراطية، إذ يعد تصوره للبيروقراطية والتنظيم الرسمي بمثابة حجر الزاوية في أي دراسة لهذا الموضوع.

2- ماكس فيبر والنموذج البيروقراطي المثالي: ويعتبر ماكس فيبر من علماء الاجتماع الألمان الذين كتبوا في عدة مواضيع تاريخية وسوسيولوجية بطريقة إبداعية ومعقلنة "فحينما تعامل فيبر مع فكرة العقلنة فإننا نجده قد تعامل مع ثقافة متحولة عما استحدثه كانط من رؤية جديدة للفكر الألماني"[19]، وقد أوضح في كتابه"الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية"[20]، دور الإصلاح البروتستانتي في تعميق فلسفة الروح الفردية في المذهب الرأسمالي. وفيه بيَّن أن الرأسمالية تبنَّت الاعتقاد بأن العمل الجدي المؤَّدى كواجب، يحمل في طياته أحسن الجزاء. ومن جهة أخرى فقد لاحظ أن الإصلاح البروتستانتي يؤكد على أخلاقيات تمجد العمل وتعتبر تضييع الوقت إثماً يعاقب الإنسان عليه، وهكذا فإن الأخلاقيات البروتستانتية قد أعادت للعمل شرفه، وركزت على أهمية الفرد معتبرة أن هذا الأخير يشكل مركز المجتمع ومؤكدة بأنه قادر على التحكم في مصيره والتصرف في شؤونه. كما مجدت أيضا الحرية الشخصية والمبادرة الفردية والطموح والثقة بالنفس"[21] .

أعتقد أن اهتمام فيبر بالأخلاقيات التي جاء بها المذهب البروتستانتي في مجال التنظيم والعمل، كان ردا على "ادعاءات" المفكر اليهودي "فرنر زمبارت" Verner Zambart الذي قال أن اليهود هم المصدر الحقيقي للرأسمالية الحديثة، وما صاحبها من نمو مذهل في جميع ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا في دراسة التنظيم عموما وهولندا وفرانكفورت والبندقية على وجه الخصوص، كما اعتقد هذا الكاتب أن طردهم من بعض الدول الأوروبية أدى إلى الكساد والجمود في عالم المال والتجارة.

ولكن ***ماكس فيبر*** رأى العكس من ذلك تماما وهذا عندما قال أن اليهود لم يساهموا في أي نمو اقتصادي أو رأسمالي بسبب ما اسماه "بالأخلاق المزدوجة" التي طبعوا بها، فقد ترددوا وحاروا بين أخلاقهم الخاصة وبين الاضطهاد والكراهية التي كانوا يلاقونها أثناء حياتهم غير المستقرة بعدما ثارت ضدهم "أخلاقيات البلدان الأوروبية"،"ليس من قبيل الصدفة كون المسيحية الغربية قد استطاعت أن تبني لاهوتها بشكل منهجي أكثر، وبطريقة معاكسة لعناصر اللاهوت الذي نجده عند اليهودية، بل إنها أعطته تطورا ذا معنى تاريخي... فاللاهوت هو "عقلنة" فكرية للإلهام الديني"[22]، وقد وافق هذا الرأي "ستانسلاف

أندراسكي" أستاذ علم الاجتماع في جامعة ردنج Reding في إنجلترا، عندما قال أن اليهود لم يلعبوا دورا أساسيا في بعث الرأسمالية الحديثة. [23]

نتيجة لهذا، فقد لقيت هذه الفلسفة قبولا واسعا وتوظيفا عمليا نتيجة النمو السريع لمختلف المشاريع الاقتصادية التي قامت على مبدأ المقاولة والمبادرة الفردية، وهذا النمو صاحبته عملية تنظيم وهيكلة المؤسسات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح ولو حساب الإنسان والعلاقات الإنسانية. إن هذا المنحى الجديد في مجال التنظيم يمكن التعبير عنه بالتنظيم البيروقراطي.

من هنا جاءت فلسفة ماكس فيبر في مجال التنظيم، فاهتم بالكفاءة، والقدرة والمعرفة في التنظيم ولقد قدم نموذجا لدراسة البيروقراطية، وهو النموذج المثالي"[24]، الذي حاول من خلالها وضع نموذج تنظيمي ارتبط فيما بعد باسمه، حيث أن الذي يذكر فيبر لا يمكن أن تغيب عن ذهنه فكرة التنظيم البيروقراطي أو البيروقراطية، لكن من جهة ثانية لا يمكن القول وفي كل الأحوال أن ماكس فيبر هو الوحيد الذي تحدث أو اهتم بموضوع البيروقراطية كأداة للتنظيم المؤسسي أو الاجتماعي، فقد سبقه إلى ذلك الكثير من المنظرين أو الفلاسفة لا يسع المجال هنا إلى ذكرهم جميعا، ونكتفي فقط بذكر"فانسون دوجورناي Vincent Dejournayé حيث وكما يقول عاطف غيث في قاموس علم الاجتماع"[25]، يرجع الاستخدام الأول لهذا المصطلح إلى عالم الاقتصاد "فانسون دوجورناي" (1712–1759) ويواصل عاطف غيث في نفس القاموس الحديث عن موضوع البيروقراطية ونشأته حيث يرى أن مصطلح البيروقراطية قد شاع استخدامه عند بعض الدارسين الأوروبيين وبخاصة الألمان منهم، وذلك في القرن التاسع عشر حينما زاد تدخل الدولة وسيطر الموظفون على أجهزة الدولة. وفي إنجلترا ذاع استخدام هذا المصطلح منذ عام 1820، عندما كان على الدولة أن تضع بعض برامج الرعاية الاجتماعية للفقراء ورفع مستوى الصحة العامة، ولقد كتب "جون ستيوارت مل" (1860) يقول: إن مهام الحكومة أصبحت تتوزع بين طرائق مهنية متخصصة وذلك جوهر البيروقراطية ومعناها.

وقد وسع Robert Michels "روبرت ميشلز مفهوم البيروقراطية لكي يشمل الدولة والأحزاب السياسية، وذهب إلى أن نشأة البيروقراطية ترجع إلى بعض المتطلبات الإدارية الخاصة بتنظيم وتدعيم قوة الاوليجاركية ". [26]

إن المتمعن في آراء هؤلاء الكتّاب، يلاحظ أنهم يجمعون على أن الوضع الجديد الذي آلت إليه المجتمعات الغربية بعد الثورة الصناعية على وجه التحديد، والتغيرات الجذرية التي مست مجال العلاقات الاجتماعية المختلفة أدت إلى ضرورة وضع نظام جديد يتحكم في هذه العلاقات، هذا النظام أطلقوا عليه اسم النظام البيروقراطي، لكن من جهة ثانية يبدو الاختلاف بينهم واضحا في نظرتهم لهذه الظاهرة، فالمفكرون البريطانيون مثلا نظروا إليها على أساس أنها مرتبطة بالخدمة الاجتماعية التي تعنى بالاهتمام بالفقراء و المرضى ... بينما نظر إليها روبرت ميشلز، على أنها ظاهرة برزت من أجل حماية مصالح الأقلية الحاكمة أو الصفوة من المجتمع (L'élite). أما إذا عدنا إلى مفهوم مصطلح البيروقراطية، فسنبدأ بمفهومه اللغوي. حيث جاء في قاموس علم الاجتماع أن مفهوم البيروقراطية هو إدارة " المكتب" أو الإدارة عن طريق الموظفين. ولكنها في الاستخدام الشائع تنطوي على المعاني السلبية.[27]

أما قاموس المنهل، فقد عرف البيروقراطية (أوالديوانية) على أنها: " تسلط الدواوين الحكومية ونمطيتها الجامدة. أما الديوانيون فهم مجموع موظفي الدواوين، منظور إليهم من حيث نفوذهم في الدولة، في حين تعني كلمة "بيروقراطي" أو

ديواني، موظف ديوان أو مكتب، وهو موظف إداري في ديوان حكومي يؤدي عمله بنمطية جامدة مستغلا سلطته على الجمهور".[28]

من جهته فقد عرف Le Petit La Rousse البيروقراطية على Bureaucratie على أنها" سلطة الجهاز الإداري، للدولة أو للحزب أو للمؤسسة... الخ. وهي مجموع الموظفين الذين يتعسفون في استخدام السلطة بشكل روتيني.

أما البيروقراطي Bureaucrate بالنسبة لهذا المعجم، فهو "موظف يستغل أهمية دوره اتجاه الجمهور"[29]. وإذا كان هناك من تعقيب نقدمه بعد سردنا لهذه التعاريف، فهو أن جميعها نظرت إلى البيروقراطية والبيروقراطي نظرة سلبية بحتة فهي لم تأت إلا لأجل مصلحة خاصة ضيقة، حسب رأى أصحاب هذا الاتجاه.

وباختصار يمكن القول أن هناك جانبان شائعان للبيروقراطية: جانب سلبي وآخر إيجابي. وبالنسبة للجانب الأول، يلاحظ أن البيروقراطية تثبط روح الابتكار والتجديد والإبداع، فهي لا تسمح بالتنمية الذاتية للفرد ولا بالتنمية الشخصية وإنما تنمي اتجاهات الانقياد والخضوع ولا تأخذ في الحسبان وجود تنظيم غير رسمي أو حدوث مشاكل طارئة. كما أن البيروقراطية تعنى بالهيكل الوظيفي الجامد والتدرج الهرمي الذي قد يؤدي إلى تشوه الاتصالات، لذلك يهتم ماكس فيبر بالفرد داخل الجماعة، حيث اعتبر إن جميع البنيات الاجتماعية كالدولة، التعاونية، وغيرها من التجمعات ليست سوى شكل من أشكال تطور النشاطات الخاصة بالفرد"[30].

أما مزايا التنظيم البيروقراطي فقد كانت نابعة من كونها رد فعل منطقي لبعض الممارسات الإدارية السلبية، ومن ذلك محاباة الأقارب وإسناد الأحكام إلى الهوى الشخصي وسيادة الاتجاهات العاطفية وغيرها من المظاهر التي تجلت في بداية الثورة الصناعية، لذا كان المخرج من هذا الوضع الإداري السيئ هو أن يحل سلطان العقل والرشد والقانون والموضوعية، وأن يكون الاعتبار والتقييم للجدارة وحدها، وبهذا وفرت البيروقراطية الدقة والسرعة والمعرفة الكاملة بالمستندات والاستمرار وخفضت الاحتكاك بين الأفراد وعززت التخصص".[31]

يفهم من هذا الرأي أنه لم يقدم البيروقراطية على أن كلها شر فقط، وإنما يمكن أن تكون خيرا إذا أحسن استخدامها من قبل القائمين عليها، وهذا ما أراد "ماكس فبير" إبرازه من خلال نموذجه البيروقراطي المثال معتمدا على منهجه في صياغة وجهات النظر والتراث النظري "تصعيد وجمع بين وجهة نظر أو مجموعة وجهات نظر وتسلسل وترابط مجموعة من الشواهد المعطاة بشكل منعزل منتشرة ومتسترة بهذا فإننا نرسم لوحة منسجمة"[32]، تبرز نبرات المثالية في التصور الفيبري في كون "النمط المثالي مجرد لوحة أو جدول من الأفكار، إنه ليس الواقع التاريخي وليس أيضا الواقع الأصيل بل يصلح كخطاطة من خلالها يتم تنظيم وترتيب الواقع إنه المثل أو النموذج الذي لا دلالة له سوى أنه تصور محدود مثالي خالص، من خلاله نقيس الواقع لتوضيح المضمون الاختياري لبعض العناصر المهمة التي تقارنه بها"[33]، وسوف نتعرض إليه بشيء من التفصيل بعد أن ندرج تعريفه للبيروقراطية، فالبيروقراطية عند ماكس فبير هي عبارة عن "مجموعة صارمة وثابتة من القواعد والعقوبات الجزائية والمكاتب التي تحكم المنظمة ككل. والمسؤولية موكلة بصفة خاصة لبعض الموظفين ويتم تنفيذ الواجبات طبقا للائحة ثابتة، كما أن تنظيم المكاتب يتبع مبدأ التسلسل الهرمي".[34]

أعتقد أن نظرة فيبر هذه لمفهوم البيروقراطية هي التي عرضته لانتقادات كثيرة من قبل الكثير من الباحثين الآخرين. خصوصا لما حدد هذا المفهوم في العقوبات الجزائية وربط المسؤولية داخل التنظيم ببعض الموظفين فقط، إضافة إلى مبدأ

الصرامة في التسلسل الهرمي الذي يجب أن يكون عليه هذا التنظيم. أما إذا عدنا ثانية إلى موضوع البيروقراطية والنموذج البيروقراطي عند ماكس فيبر نقول أن ذيوع وانتشار هذا المصطلح (البيروقراطية) في العلوم الاجتماعية يعود إلى التعريف الكلاسيكي الذي قدمه" فيبر" والذي لم يشر فيه إلى أية مضامين سلبية. فقد اعتقد أن البيروقراطية هي أعظم اختراع اجتماعي توصل إليه الإنسان، أو أن التنظيم البيروقراطي يعد أكثر الأشكال التنظيمية التي ابتدعها الإنسان حتى اليوم كفاءة، وذلك لأن التنظيم البيروقراطي بالنسبة إليه يتميز عن بقية أشكال التنظيم الأخرى بالتفوق من الناحية التقنية. وقد يعود هذا إلى وضوح الأدوار التي على الموظفين خاصة وأفراد المجتمع على العموم القيام والالتزام بها، دونما تدخل عوامل خارج التنظيم. "وحتى يوضح فيبر هذا التفوق، فقد درس نماذج التنظيم المختلفة التي عاشتها أوروبا مستخلصا ثلاثة نماذج مختلفة لأشكال التنظيم، وهذه النماذج هي:

أ- **السلطة التقليدية:** وفي إطار هذا النموذج، يستمد القائد شرعية من توارث السلطة.

ب- **سلطة الهبة الإلهية:** يستمد القائد شرعيته من الخصائص الجسمية والقدرات التي يتميز بها عن بقية الأفراد، مما يجعل له هالة من التعظيم والتقدير نتيجة القدرة التي يتمتع بها. وهذا النموذج يلاحظ في بعض الشخصيات الدينية والقادة العسكريين والمصلحين الاجتماعيين الذين استطاعوا التأثير في توجيه أتباعهم نتيجة حسن التدبير وقوة البلاغة في الخطابة والحزم.

ج- السلطة العقلية الشرعية: "وتقوم على أساس التنظيم العقلي للإدارة والتسيير بصفة عامة"[35]، حيث نلاحظ جليا تأثر فيبر بفكرة كانط "لن يكون ذلك الأصل أقل من ذلك الذي يسمو بالإنسان فوق ذاته، بوصفه جزءا من العالم المحسوس، لن يكون شيئا آخر غير الشخصية أي الحرية والاستقلال تجاه قوانين الطبيعية بكاملها، متصورين في الوقت ذاته بوصفها قدرة يمتلكها كائن خاضع لقوانين خاصة أي لقوانين عملية خالصة معطاة بواسطة عقله الخالص" [36]وفي هذا النوع من السلطة "يؤمن الأفراد بسلطة وسيادة القانون، وهذه السلطة تخص المجتمعات الحديثة التي تتميز بالنظام الحكومي وتقوم على أساس التنظيم العقلي للإدارة والتسيير [37]ولعل أفضل نموذج من بين هذه النماذج الثلاث بالنسبة لماكس فيبر هو نموذج السلطة العقلية الشرعية، الذي يقوم على الإيمان بسيادة القانون وصوابه، إذ تفترض هذه السلطة وجود مجموعة رسمية مستقرة من المعايير الاجتماعية تتولى تنظيم السلوك تنظيما رشيدا. بحيث يتمكن هذا السلوك من تحقيق أهداف محددة، فالطاعة في هذا النمط أو النموذج من السلطة لا تكون لشخص محدد، وإنما تكون لمجموعة من المبادئ الموضوعية التي تفرض إتباع التوجهات والأوامر الصادرة عن الرئيس بغض النظر عن شخصية هذا الرئيس. وفضلا عن ذلك فإن هناك إجراءات واضحة تتبع لكي يشغل الرئيس وضعه الاجتماعي (كالتعيين أو الانتخاب)، وبمقتضى ذلك يمارس سلطته في إطار الحدود التي رسمها القانون الساري المفعول. ويذهب فيبير إلى أن السلطة القانونية تمثل النمط الشائع في التنظيمات الحديثة وعلى الأخص الحكومية منها. ومن السمات الأساسية التي تبنى عليها التنظيمات التي تستند إلى السلطة القانونية فصل الإدارة عن الملكية الخاصة، لأن موارد التنظيم لا يمكن أن تكون ملكا لأعضائه وأن وظائفه لا تباع ولا تشترى ولا تورث ولا يمكن أن تضاف إلى الملكية الخاصة. أما الخصائص الأساسية للنموذج البيروقراطي المثالي فقد حددها "فيبر" في النقاط الآتية:

- توزيع السلطة توزيعا هرميا متسلسلا طبقا لقواعد محددة. وتتركز في كل وظيفة على السلم الهرمي (وليس الشخص نفسه)، سلطة ومسؤولية محددة، وتوجد على قمة الهرم طبقة الإدارة التي تتكون من متخصصين على مستوى رفيع من الخبرة والتدريب في إدارة البيروقراطية.
- تحديد العمل المطلوب وتعريف واجباته تعريفا دقيقا وتوزيعها على المراكز الوطنية المختلفة بناء على تخصص شاغلي هذه المراكز.
- تعيين الموظفين بناء على شروط دقيقة ومحددة سلفا وهي، مؤهلاتهم وخصائصهم الفنية التي تطابق العمل وصلاحيتهم للقيام بأعبائه.
- تدريب الموظفين تدريبا فنيا دقيقا على أعباء وظائفهم حتى يتقنونها فترتفع كفاءة أدائهم.
- الارتباط الدائم بين الموظف والبيروقراطية واستقراره في مهنته، وصعوده السلم الهرمي بالترقية عن طريق الأقدمية والجدارة.
- إتباع نظام دقيق يتكون من قواعد وإجراءات وتعليمات تتميز بالشمول والعمومية تضمن التطبيق الواحد للحالات الواحدة، وتكفل استمرار العمل بغض النظر عن الأشخاص القائمين به.
- وجود نظام مستندي يحتوي على معلومات تفصيلية عن كل أمور العمل وجزئياته يستند إليه الموظفون، ولا يتخذون خطوة معينة إلا إذا كان مستند يعززها.
- قيام العلاقات بين العاملين، وبينهم وبين الجمهور على أساس موضوعي، ولا يسمح بالعلاقات الشخصية التي تؤثر على الحكم السليم فتضعف لقاءه الأداء". [38]

يقال عن هذا النموذج الذي صاغه "ماكس فيبر" أنه نموذجٌ مثاليٌ، وكثيرا ما انتقد على هذا الأساس خاصة من قبل أصحاب الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع، لأن الجانب الوظيفي فيه هو الذي كان أكثر استهدافا للنقد.

"فإذا كان فيبر قد اهتم بتوضيح إسهام العناصر التنظيمية المختلفة في تحقيق فعالية التنظيم.(وهذا ما أشرنا إليه في نموذجه المثالي)، فإنه لم ينجح في الكشف عن المعوقات الوظيفية التي تنطوي عليها هذه العناصر".[39]

وإذا كان قصده وهدفه أيضا، هو صياغة نموذج يضمن قضاء المصالح وإنجاز المهام بصفة موضوعية غير ذاتية لتحقيق درجات عالية من الكفاءة في أداء الأعمال، فإنه لم ينج من النقد كذلك، لما لاحظ الوظيفيون أنه أهمل تأثير التنظيمات غير الرسمية على التطبيق الواقعي لهذا النموذج(إذا رأت هذه التنظيمات أنه لا يخدم مصالحها) لأن "فيبر" غالى في التركيز على الرقابة المحكمة وإجراءاتها الدقيقة، الأمر الذي لا يتيح للعاملين قدرا من حرية التصرف أو المبادرة أو الإبداع، فيصاب التنظيم كليا بالجمود.

كما يمكن ملاحظة أن هذا النموذج التنظيمي يدعو العاملين إلى التركيز على إتباع الإجراءات التنظيمية حتى يتفادوا العقاب، مما يكون لديهم ما يعرف بالشخصيات البيروقراطية التي تعارف الناس عليها اليوم، وأصبحت مرادفة للبطء وتأخير الإنجاز والضعف الشديد في كفاءة الأداء.

إضافة إلى هذا، فقد تعرض نموذج فيبر إلى انتقادات مركزة خاصة من قبل "بارسونز وغولدنر وايتزيوني"، حيث أشاروا إلى أن فيبر أهمل جملة من "المتغيرات" التي تتحكم في الجهاز التنظيمي ككل ومنها:

- إهماله لمشكلة الديمقراطية في التنظيم.
- إهماله للعلاقات الشخصية والجماعات غير الرسمية.
- إهماله لتأثير الروح المعنوية والرضا الوظيفي على الأداء الأمثل للعمل.
- إهماله لمشكلة المسؤولية.

ونتيجة لهذا فقد أظهر نموذج "فيبر" اختلالات ونقص كبيرين عند التطبيق – الفعلي. لأنه جاء نتيجة واقع معين عاشه ماكس فيبر".[40]

وانطلاقا من كون "فيبر" قد اعتبر أن فعالية السلطة القانونية تتوقف على طريقة وضع القواعد القانونية (بالاتفاق أو بالإجبار أو بكليهما معا)، على أساس أن هذه القواعد تتفق مع القيم الرشيدة، فقد حاول غولدنر (فيما بعد) اختبار بعض متضمنات نظرية "فيبر" في الواقع، وأورد نتائجه في كتابه "أنماط البيروقراطية في الصناعة" حيث خلص إلى أن "فيبر" خلط بين نمطين من أنماط السلطة القانونية واعتبرهما نمطا واحدا، هذان النمطان هما البيروقراطية النيابية والبيروقراطية الجزائية.[41]

من جهته فقد اتجه بيتر بلاو peter blau نفس الاتجاه عندما حاول تحديد البيروقراطية على أساس مبدئها التنظيمي إما مبدأ الفعالية الإدارية وهو ما تحدث عنه P.Bernoux عنه "فيبر"، وإما مبدأ حرية المخالفة وهو ما أهمله "فيبر".[42]

ونخلص بعد هذا، "إلى أن الانتقادات أو الملاحظات (على كثرتها) التي وجهت للنموذج المثالي للتنظيم لم تقلل من قيمته بوصفه أداة منهجية تعين على فهم الواقع الملموس، ويشهد على هذا أن النموذج ظل –و لا يزال– مصدر إلهام ونقطة انطلاق لكل من شرع في دراسة التنظيم، ذلك لأن فيبر لم يقدم النموذج بطريقة توحي للبعض باستخدامه استخداما حرفيا جامدا. ودليل ذلك ما نلحظه من تفاوت ومرونة في كتابات "ماكس فيبر" والمنهج الذي استخدمه بالفعل في تحليلاته التاريخية.

ولقد أوضح "D.Martindale" دون مارتندال هذه النقطة بجلاء حينما أشار إلى أن "فيبر" لم يكن يقارن الظواهر المثالية بالظواهر الواقعية لكي يكشف مدى الابتعاد والقرب بينها، ولكنه كان يستخدم النموذج المثالي بوصفه أداة للمقارنة التاريخية بين موقفين واقعيين أو أكثر. وهنا تكمن أهمية النموذج المثالي من حيث أنه يمكننا من عزل العوامل التي تصبح المقارنة على أساسها هامة وحاسمة.فإذا دققنا النظر فيما قدمه فيبير، فإننا لن نجد أي ضرب من المثالية فيما تضمنته كتاباته عن التنظيم البيروقراطي. لقد كان "فيبر" يعالج موضوعه على مستوى من التجريد لا يبعد كثيرا عن الواقع الذي يمكن ملاحظته.

ويضيف "السيد الحسيني" تعقيبا آخر مضافا للرأيين السابقين (وفي نفس الاتجاه)، وهو أن "فيبر" لم يستخدم مصطلح التنظيم البيروقراطي لكي يقدم تحليلا ضيق النطاق للبناء الداخلي للتنظيم (رغم أنه خصص بعض الصفحات من كتابه لمناقشة خصائص التنظيم وبنائه الداخلي) كما نلحظ ذلك في النظريات والدراسات الحديثة في التنظيم، ولكنه استخدم هذا المصطلح في نطاق تحليله الحضاري المقارن الواسع النطاق، لكي يميز بين أنماط السلطات الثلاث وما يقابلها من أجهزة إدارية ملائمة لها، وفي حدود هذا الفهم يصبح الخلاف حول التفصيلات الدقيقة المتعلقة بالنموذج المثالي للتنظيم مسألة هينة".[43]

وما يمكن استنتاجه من عرض لأفكار فيبر أن فيبر يرى أن الحياة الاجتماعية في النظام الرأسمالي خاضعة لدرجة عالية من الضبط في إطار تنظيم عقلاني[44] ولها هيكل تنظيم تصاعدي يتألف من مراتب متدرجة بصورة عقلانية وفق التخصص كما يفترض فيبر الرشد في أعضاء التنظيم ويعتبرهم كآلات لا يؤثرون في السلوك التنظيمي كما أنه ركز على عدة عناصر مثل تقسيم العمل والهيكل التنظيمي وتحديد السلطة وتوزيع المسؤولية في التنظيم، وحسب فيبر فالتنظيم مغلق كما أن التنظيم البيروقراطي عنده شكل أو نمط من أنماط التنظيم يتصف بالعمومية والعقلانية ويدعم قضيته هذه بالنموذج السالف عرضه الذي لا يزال حتى الآن مصدر لإلهام الدارسين المحدثين.

3- روبرت ميشيلز (ومشكلة الديمقراطية في التنظيم): إذا كان ماركس قد عالج التنظيمات البيروقراطية في ضوء مفهومه عن الصراع الطبقي والاغتراب وتصوره للمجتمع الشيوعي، وإذا كان فيبر قد اهتم عموما بدراسة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها التنظيمات البيروقراطية على البناء السياسي للمجتمع، فإننا نجد "روبرت ميشيلز يقدم تحليلا جذابا للسياسة الداخلية التي تتبعها التنظيمات الكبيرة الحجم ، ولكي يكشف ميشيلز عن أبعاد مشكلة الديمقراطية في التنظيمات الحديثة الكبيرة الحجم، درس Michels 45عددا من الأحزاب الاشتراكية ونقابات العمال في أوربا فيما قبل الحرب العالمية الأولى، ثم قدم قانونا شهيرا أطلق عليه القانون الحديدي "للأوليغارشيّة" 46حكم الأقلية في المنظمات ، فالأوليغارشيّة "هي حكم سياسيّ تنحصر فيه السلطة بين أيدي عدد قليل من الأفراد أو الأسر"[47]، "وهو دون شك مفهوم مرتبط بروبرت ميشلز"[48].

ومن خلال هذه النتيجة قدم ميشيلز استنتاجا مؤداه أن كل التنظيمات الكبيرة الحجم تشهد نمو كبيرا في جهازها الإداري نموا يستبعد تحقيق ديمقراطية داخلية حقيقية، برغم ما تعتنقه هذه التنظيمات من إيديولوجيات تؤكد المساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية .

ولقد أوضح ميشيلز أن الديمقراطية الحقيقية عسيرة التحقيق في التنظيمات الكبيرة الحجم، خاصة إذا ما كانت هذه الديمقراطية تعني مشاركة كل أعضاء التنظيم في العمل السياسي المتعلق بإصدار القرارات فمشاركة هؤلاء الأعضاء مستحيلة فنيا ، لأن كثيرا منهم ينتمون إلى طبقتي العمال وصغار الموظفين، فضلا عن أن كثيرا من مشكلات التنظيم تنطوي على تعقيد يفرض ضرورة وجود معرفة متخصصة وتدريب فني لا يتوفر لدى هؤلاء العمال والموظفين ويقابل ذلك موقف قادة التنظيم، فبحكم موقفهم هذا يتحكمون في قنوات الاتصال وما يرتبط بها من سلطة وقوة مما يدعم في النهاية أوضاعهم ويزيدها رسوخا واستقرارا وما يلبث هؤلاء القادة أن يكتسبوا من خلال ممارستهم لوظائفهم معرفة متخصصة ومهارات سياسية تبعدهم بالتدريج عن المشكلات الحقيقية لتنظيماتهم، وتشجعهم على السعي لتحقيق مصالحهم وأهدافهم الخاصة، وهكذا يحدث تحول عن الأهداف الديمقراطية للتنظيم، ويتضمن مؤلف ميشيلز بالإضافة إلى ذلك تحليلا لديناميات العلاقة بين الصفوة والجماهير من خلال مناقشته لقضية الديمقراطية [49].

فبوصول القادة إلى مراكز القوة، يصبحون جزءا مكملا للصفوة وبذلك تصبح مصالحهم متعارضة بالضرورة مع مصالح الجماهير لأنهم حينئذ سوف يسعون لتحقيق أوضاعهم حتى ولو كان ذلك على حساب التنظيم.

ومن الواضح أن ميشيلز قد تأثر هنا بوضوح بالمبدأ الميكافيلي الذي يسلم بأن سلوك أية جماعة مسيطرة أو حاكمة ينبع من مصلحتها الذاتية ، ثم درس بعد ذلك الأيديولوجيات المختلفة التي تستخدمها الأقليات الحاكمة في تبرير أوضاعها فذهب

إلى أن هذه الأقليات الحاكمة تسعى باستمرار إلى إيهام الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخلية والاستقرار حتى يمكن مواجهة ما يهدد المجتمع من أخطار خارجية .

4- تقييم للاتجاه النظري البيروقراطي: إن هذه النظريات تشترك جميعا في خاصية أساسية هي محاولة تحليل المشكلات الخطيرة التي نجمت عن الحضارة الصناعية وما ترتب عليها من نمو تنظيمي هائل بهدف تقديم حلول حاسمة لهذه المشكلات، ولهذا يمكن القول بأن كتابات ماركس وفيبر وميشيلز تشكل عموما إطارا فكريا متسقا يعكس بصفة عامة المشكلات المختلفة التي فرضها النمو الكيفي والكمي الذي طرأ على التنظيمات في المجتمعات الحديثة.

إن التنظيم البيروقراطي لم يشغل المكانة الأساسية في نقد ماركس للمجتمع الصناعي، ذلك لأنه قد نظر إلى مشكلتي البيروقراطية والاغتراب بوصفهما جزءا من مشكلة عامة هي الاستغلال والسيطرة الطبقية، وعلاج هذا الموقف عند ماركس يكمن في إلغاء الطبقات لأن في ذلك قضاء على كل ضروب الاغتراب، وفي المجتمع الشيوعي الذي رسم ماركس أبعاده، سيختفي الاستغلال الطبقي تماما، ومن الواضح أن التحليل الماركسي قد ضيق من نطاق مصطلح التنظيم البيروقراطي ليقصره على التنظيمات الإدارية في الدولة، كما أن موقف ماركس من هذه التنظيمات مرتبط أساسا بفكرة الصراع بين الطبقات وما يسفر عنه من انتصار البيروليتاريا، وإقامة مجتمع لا طبقي تختفي فيه التنظيمات البيروقراطية اختفاء تدريجيا. إن تفاءل ماركس المتمثل في إيمانه بحتمية ظهور مجتمع لا طبقي، قد عاقه عن تحديد المشكلات التنظيمية بصفة عامة، كما أن النمو الحديث للتنظيمات البيروقراطية الذي شهدته مجتمعات ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة ليكشف بجلاء عن عدم تحقق تنبؤ ماركس بالانهيار التدريجي في التنظيمات الحكومية، ومن هنا يمكن أن نعتبر تحليلات فيبر وميشيلز مكملة لنقد ماركس للرأسمالية.

ذلك أن فيبر قد انطلق منذ البداية من قضية أساسية هي أن التنظيم البيروقراطي شكل أو نمط من أنماط التنظيم يتصف بالعمومية وأهمية هذا التنظيم بوصفه أكفأ الوسائل لتحقيق الأهداف المجتمعية فالنمو التنظيمي أصبح يعني السيطرة الكاملة للتنظيم الرشيد على كل النظم الإدارية الحديثة، رغم الاختلاف الشديد بين وجهتي نظر ماركس وفيبر إلا أننا نستطيع أن نلمس عنصرا مشتركا في اتجاههما هو دراسة مشكلة التنظيم من وجهة نظر واسعة ومن منظور تاريخي فالمشكلات التي أثارها مشكلات تتعلق بالمجتمع ككل،ذلك المجتمع الذي يعد وحدة أساسية في تحليلاتهما.

أما موقف "روبرت ميشيلز" من التنظيم فيختلف إلى حد كبير عن موقف سلفيه،فلقد نظر إلى التنظيم بوصفه نظاما للسيطرة السياسية وأداة تستخدمها قلة حاكمة، وهي لذلك تسعى جاهدة إلى إبعاد القوة عن مصدرها الشرعي لتكون في يدهم أداة لخدمة مصالحهم الخاصة، وكما أنه اكتفى بتحليل دور الأقليات الحاكمة في التنظيم وما يرتبط بذلك من مشكلات ديمقراطية.

ولو أمعنا مرة أخرى النظر في تحليلات كل من ماركس وفيبر وميشيلز أنها تنطوي على عناصر مشتركة، لعل أهمها اتساع نطاق معالجتهم لظاهرة التنظيم، ذلك أنهم لم يدرسوا التنظيمات في فراغ سياسي واجتماعي كما تفعل بعض النظريات الحديثة بل ربطوا هذه الظاهرة بالبناء الاجتماعي وما يتضمنه من صراع ومشكلات، فلقد تتبعوا المشكلات الأساسية في المجتمع حتى وصلوا إلى انعكاساتها على الواقع التنظيمي، ثم عادوا مرة أخرى فدرسوا التأثيرات التي تحدثها التنظيمات البيروقراطية على بناء القوة في المجتمع، ولقد أثروا تحليلاتهم هذه بمنظور تاريخي واسع مكنهم من دراسة

المجتمعات والتنظيمات دراسة دينامية ولقد ساعدهم ذلك أيضا على إدراك المشكلات التنظيمية الأساسية وتحديد نتائجها وآثارها.

على أن الشيء الجدير بالتأكيد هنا هو أن هذه التحليلات الكلاسيكية لم تستند في الغالب إلى شواهد واقعية بالمعنى المعروف في الدراسات الحديثة، ولكن مع ذلك تكشف عن وعي عميق بالفارق بين ما يقوله الناس وما يفعلونه، بين علاقاتهم الاجتماعية كما تعبر عنها اللوائح والقواعد الرسمية، وعلاقاتهم الواقعية في ضوء القوة والسلطة.

ومن اليسير بعد ذلك أن نكشف عن سمة مشتركة تسم التحليلات الكلاسيكية عموما، هي اهتمامها بدراسة تأثير التنظيمات البيروقراطية على وجود الفرد وحريته فماركس يؤكد فكرة اغتراب الإنسان وضياعه وضعفه أمام الطبقة المتسلطة التي تسيطر على التنظيمات البيروقراطية، وفبير يكشف عن انهيار شخصية العامل نتيجة لزيادة حدة تقسيم العمل، ثم يؤكد بعد ذلك سيطرة التنظيمات الكبيرة الحجم على المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والعسكرية، مما ترتب عليه زيادة الصورية والآلية والجهل بما يحيط به وعدم القدرة على استيعاب الأهداف التنظيمية والتوحد معها، لذلك يشير "لاباساد" Lapassade" أول ما يُعاب على البيروقراطية هو أنها تسلب الأفراد القيام بالاتصال والمبادرة، وتحمُّل مسؤولية أعمالهم، وقدرتهم على اتّخاذ القرارات[50]، وأخيرا يهتم ميشيلز بتوضيح الجانب السياسي لاغتراب الفرد، والضياع الذي يعاني منه أعضاء التنظيم نتيجة لانصراف القلة الحاكمة عن شؤون التنظيم ومشكلاته، فالبيروقراطية" تجرد أعضاء المنظمة من حقهم في اتخاذ القرارات، وتحولهم إلى مجرد أفراد ينفذون ما يتلقونه من أوامر، تمنع أعضاء المنظمة من الإحاطة الوافية بالوقائع"[51]، "وتجردهم من إمكانيّة قياس مجهودهم الخاص"[52]. ووفقاً للوكاس (Lukas)،"إنّ العالم البيروقراطيّ هو عالم لا ذاتيّ، ومكمله الضروري هو ما يسميه الماركسيون الوعي الزائف"[53].

إن هذه النظريات قد استخدمت في بعض الأحيان مفاهيم غير دقيقة، وكنتيجة لذلك كله نجد هذه النظريات تتضمن تعميمات وأحكام عامة لا تصدق إلا تحت ظروف معينة ولقد أثارت هذه النقطة بالذات اهتمام الدارسين المحدثين للتنظيم، وحاولوا اختبارها اختبارا واقعيا بهدف التعرف على الظروف التي تكشف عن مدى صدقها وملاءمتها، ولقد اقتضى ذلك تحول الاهتمام من المستوى المجتمعي إلى المستوى التنظيمي ومن النظرة الرحبة الواسعة النطاق إلى نظرة ضيقة محدودة نسبيا، كما أنهم لم يدرسوا المعوقات التنظيمية بشيء من الدقة والتحليل بل كانت تحليلاتهم لها في السياق العام للمشكلات التنظيمية.

الهوامش والمراجع:

[2] A. Mucchielli**, Approche systémique et communicationnelle des organisations**, Armand Colin, Paris, 1998, P.100

[3] Jacques Attali**, Karl Marx, ou l'esprit du monde**, éditions fayard, Paris, 2005 .

[4] Karl Marx, "**Préface** ", in Contribution à la critique de l'économie politique, Paris, Éditions sociales, 1972, p. 18.

[5] Marx, Karl, **"Le Capital"**, in Œuvres Économie I, Gallimard (Bibliothèque de la Pléiade) ,1965.p864.

[6] الأخرس، صفوح، **علم الاجتماع العام**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1984، ص85.

[7] نفس المرجع، ص87.

[8] زهري، زينب محمد، وإسماعيل، محمد قباري، **أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي**، ط1، المنشأة العامة، للنشر والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1985، ص ص 168-170

[9] Fletcher, R., **The Making of Sociology، Beginning and foundations**, volume 1, Nelson's university, G.B, 1972, P.388.

[10] بلقاسم سلاطنية، واسماعيل قيرة، **التنظيم الحديث للمؤسسة التصور والمفهوم** ، ط1، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2008، ص 107 .

[11] الحسيني، السيد محمد، **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، ط1، دار المعارف بمصر، 1974، ص ص 38-39.

[12] شتا، السيد علي، **اغتراب الإنسان في التنظيمات الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دون تاريخ نشر، ص 45.

[13] علي سعيدان، **بيروقراطية الإدارة الجزائرية**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، .1981 ص31.

[14] الحسني ،السيد ، **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، مرجع سابق، ص43.

[15] ريموند أرون، **المجتمع الصناعي**، ترجمة فكتور باسيل، منشورات عويدات، بيروت، .1965،ص 34.

[16] حسن شحاتة سعفان، **دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي**، المطبعة العالمية، القاهرة، .1971، ص 177.

[17] **نفس المرجع**، ص 151.

[18] الحسني، السيد، **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، مرجع سابق، ص 40.

[19] Boutot, Alain, **La pensée allemande Moderne**, PUF, que.sais.je, 1995, p29.

[20] Max Weber, **L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme**, Paris, Gallimard, 2004.

[21] مصطفى عشوي، **أسس علم النفس الصناعي التنظيمي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، .،1992،ص68.

[22] ماكس فيبر، **رجل العلم ورجل السياسة**، ترجمة نادر ذكرى، دار الحقيقة، 1982، ص39.

[23] قباري محمد إسماعيل، **علم الاجتماع الصناعي ومشكلات الإدارة والتنمية**، منشأة المعارف، . الإسكندرية، 1980،ص457.

[24] Jean-Pierre Durand et Robert Weil, **Sociologie contemporaine**, Ed Vigot, Paris, 1989, p 377.

[25] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار الفرقة الجامعية، مصر، 2002، ص 42.

[26] **نفس المرجع**، ص 43.

[27] **نفس المرجع**، ص 43.

[28] سهيل إدريس، **المنهل، قاموس عربي فرنسي**، دار الآداب، بيروت، 2000،ص184.

[29] **Le petit la rousse**, Ulustre–Maury Imprimeur S.A , Paris , 2001 ,P160.

[30] Weber Max, **Economie et société**, Vol 1, Paris, Pocket, Plon, 1995, p. 41

[31] محمد منير حجاب، **الموسوعة الإعلامية**، المجلد الثاني، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 516، 517.

[32] Weber Max, **Essais sur la théorie de la science**. Libraire, plan, 1965, p172.

[33] Weber Max, **Essais sur la théorie de la science**, Op.cit, p 177.

[34] وليام روث، **تطور نظرية الإدارة**، ترجمة عبد الحكيم أحمد الخزامي، إتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001،ص48.

[35] مصطفى عشوي، **أسس علم النفس الصناعي التنظيمي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،.1992،ص69.

[36] Kant Emmanuel, **Critique de la raison pratique**, PUF, Paris, p 91.

[37] فاروق مدارس ، **التنظيم و علاقات العمل** ، مؤسسة الاخوة مدني ، الجزائر ، 2002 ، ص 11 .

[38] سعيد يس عامر وعلي محمد عبد الوهاب، **الفكر المعاصر في التنظيم والإدارة**، ط 2. مركز وايد سرفيس للاستشارات والتطوير الإداري، مصر، 1998، ص ص 11–12.

[39] السيد الحسيني، **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، مرجع سابق، ص58.

[40] طلعت إبراهيم لطفي، **علم الاجتماع الصناعي**، شركة عكاظ للنشر والتوزيع، السعودية. 1982، ص114.

[41] Bagla-Gökalp L, **Sociologie des organisations**, Paris, coll. Repères, 1998, P 43.

[42] Bernoux. (P) .**L a sociologie des organisations**. Ed du Seuil. Paris.1985. P 470.

[43] الحسني السيد ، **النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم**، مرجع سابق، ص61.

[44] علي ليلى ، **النظرية الاجتماعية المعاصرة، الأنساق الكلاسيكية** ، المكتبة المصرية ، الاسكندرية ،2004،ص 395.

[45] Robert, Michels, **Les partis politiques** : **essai sur les tendances oligarchiques des démocraties**, traduction française de S. Jankelevitch, Flammarion, 1971.

[46] الحسني السيد، **النظرية الاجتماعية و دراسة النظم**، مرجع سابق، ص 63.

[47] D'après **le dictionnaire encyclopédique Quillet**

[48] Robert, Michels, **Les partis politiques ، essai sur les tendances oligarchiques des démocraties,** Op.cit, P 309.

[49] الحسني، السيد، **مرجع سابق**، ص 64.

[50] Lapassade, G, **groupes, organisations, institutions**, Bordas, Paris 1974, P.148

[51] M. Crozier, **Le Phénomène bureaucratique**, **Op. cit,** P.229

[52] Id, P. 256

[53] Lapassade, G, **Op. cit,** P. 94